رئيس الجمهورية يدعو الناخبين لانتخاب مجلس نواب جديد

■ من المقرر ان يوجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية منتصف الشهر القادم الدعوة لجماهير الناخبين لإنتخاب مجلس نيابي جديد.

وأوضح ناصر العطار رئيس الدائرة القانونية بالأمانة العامة ان الدستور وقانون الانتخابات حددا المواعيد الدستورية لإجراء الانتخابات ودعوة الناخبين، مشيراً الى ان المادة (٦٥) من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية هو المخول قانوناً بدعوة الناخبين دون غيره في الموعد المحدد الى انتخاب مجلس نواب وفقاً لنص المادة (١١٩) بند (٢) من الدستور والمادة (٥٤) من قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٣م.

وأشار العطار الى ان المواد (٦٥،٥،٧) تنص على أن مدة مجلس النواب هي ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.. وكون الانتخابات النيابية السابقة تمت بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٣م وان الفترة المحددة لاعلان نتائج الانتخابات هي فترة (٧٢) ساعة من نهاية الاقتراع وفقاً لنص المادة (١٠٧) من قانون الانتخابات أي بانتهاء شهر ابريل وبهذا تكون مدة مجلس النواب الحالي قد بدأت بتاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠٠٣م وبناء عليه تكون الفترة المحددة دستوراً وقانوناً بدعوة الناخبين هي بتاريخ ١٧ / ٣ / ٢٠٠٩م ولايمكن اطلاقاً تأجيل دعوة الناخبين حتى ساعة واحدة من هذا التاريخ لإلتزامات دستورية وكذا لارتباط اجراءات طلبات الترشيح خلال فترة عشرة ايام يليها اعلان اسماء المرشحين وفتح باب الترشيح في الدوائر التي لم يتقدم بها اكثر من مرشح ولمدة خمسة ايام ثم تليها اجراءات الانسحاب من الترشيح لتاتي بعد ذلك فترة الدعاية الانتخابية لمدة عشرين يوماً على الاقل وفقاً لنصوص المواد (٦٢،٦،٧٥).

استحداث دائرتين جديدتين

قرارات بتعيين خمسة رؤساء دوائر بالأمانة العامة

■ استحدث بالامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام دائرتان جديدتان ضمتا الى قوام الدوائر المتخصصة بالامانة العامة هما دائرة للثقافة واخرى للحكم المحلي.

وقضى قرار الانشاء الذي اصدره الأخ عبدربه منصور هادي -النائب الأول لرئيس المؤتمر- الأمين العام بإلحاق دائرة الثقافة الى قطاع الفكر والثقافة والاعلام والتوجيه والارشاد وإلحاق دائرة الحكم المحلي بقطاع الادارة والخدمات.. كما كلف قرارا الانشاء للدائرتين المذكورتين دائرة الشئون القانونية بالقيام بإعداد اللوائح الخاصة والمنظمة لمهام ومسئوليات الدائرتين بالاضافة الى المتطلبات الفنية والهيكلية التي تتطلبها عملية التأسيس وعلى ضوء قراري الانشاء اصدر الأخ النائب الأول لرئيس المؤتمر -الأمين العام قرارين تنظيميين قضى الأول بتعيين الأخ شائف علي الحسيني رئيساً لدائرة الثقافة وقضى الآخر بتعيين الأخ علي محمد المقدشي رئيساً لدائرة الحكم المحلي.

كما أصدر الأخ النائب الأول الأمين العام قراراً تنظيمياً قضى بتعيين الأخ الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي رئيساً لدائرة العلاقات الخارجية بالأمانة العامة.. والأخ محمد علي أبو لحوم رئيساً للدائرة الاقتصادية.. والأخ طه حسين الهمداني رئيساً لدائرة المنظمات الجماهيرية.

تطبيق البرنامج الانتخابي المرتبط بالمالية
يمن جديد 4

ما لم يحققه البرلمان
البرلمانية 9

الأحزاب تمنح ثقتها للناخبة وتمنعها عن المرشحة
المرأة 12

مدارس تشكو نقص الكتب الدراسية.. والمعلم
تحقيقات 8

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

إن العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تخدم المصالح المشتركة وتخدم الأمن والاستقرار.

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

رئيس الوزراء: «المشترك» يتهرب من الانتخابات

■ جدد دولة رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور التأكيد على ان الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٧أبريل القادم ستجرى في موعدها المحدد... واعتبر مجور في حوار مع صحيفة «الجمهور» هروب احزاب اللقاء المشترك حتى اللحظة من خوض الانتخابات، بأنه للمزيد من الابتزاز للمؤتمر الشعبي العام والهروب خوفاً من الانتخابات لأن اللقاء المشترك خاض انتخابات ٢٠٠٦م المحلية والرئاسية وكانت هزيمته كبيرة جداً، هزيمة لم يكن يتصورها.

واوضح رئيس الوزراء ان المشترك يشعر ان دخوله مرة اخرى في الانتخابات وفي ظل تراجع شعبية هذه الاحزاب سيفقده الكثير من المقاعد.

كما انه بهروبه من الهزيمة هم يحاولون إن يبتزوا المؤتمر.. وقال: إن المؤتمر بطبيعته حزب جبل دائماً على الحوار وابواب الحوار لديه مازالت مفتوحة ولكن الوقت بدأ يضيق. واشار رئيس الوزراء الى ان المؤتمر قدم العديد من التنازلات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ووافق على مشروع تعديلات قانون الانتخابات، وقدم فيها العديد من التنازلات الكبيرة بما يلبي رغبة احزاب اللقاء المشترك ومع ذلك لم يقبل اعضاء اللقاء المشترك في البرلمان بالوصول بهذه التعديلات الى التصويت النهائي، لأنهم اختلفوا اختلافاً شديداً في تحديد أعضائهم في اللجنة العليا للانتخابات.

وقال الدكتور مجور كلما تهرب المشترك من هذا الموضوع زاد سقف مطالبه وزاد ابتزازه للمؤتمر.. ولكن اقول ان الوقت بدأ يضيق جداً من وعد الاستحقاق الدستوري والانتخابات ستجرى في موعدها المحدد. وتساءل هل لاتوجد في الساحة إلا معارضة المشترك؟! هناك احزاب معارضة كثيرة وهناك المستقلون.. كما ان عدد المستقلين ونسبتهم من اصوات الناخبين تصل الى أكثر من ٨٠٪ الحزبيون بمن فيهم المؤتمر الشعبي العام واحزاب المشترك واحزاب التحالف الوطني للمعارضة لايتجاوزون ٢٠٪، وبالتالي هل نحجب حق هؤلاء من أن يدلوا باصواتهم؟!

المؤتمر يهنئ بذكرى الثورة الايرانية

■ بعث الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد لقطاع العلاقات الخارجية للمؤتمر برقية تهنئة الى سعادة سفير الجمهورية الايرانية بصنعاء بمناسبة احتفالات الشعب الايراني بذكرى الثورة.

عبرت فيها عن تهاني قيادة المؤتمر للشعب الايراني الشقيق بهذه المناسبة، متمنياً لعلاقات البلدين المزيد من التقدم والازدهار.

حذّر من المحاكمات السياسية التي تؤثر على التنمية والاستثمار

بامشموس: الرئيس نفّذ ما وعد به في برنامجه الانتخابي

■ أكد الدكتور أحمد عمر بامشموس رئيس الهيئة الشعبية لمتابعة تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أنه تم تنفيذ نسبة كبيرة من البرنامج.

وقال بامشموس إن برنامج الرئيس عمل على حماية المال العام من خلال إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات، وهذه كجهات مستقلة لا تخضع للجهات التنفيذية في البلاد.

واوضح بامشموس أن هناك تقدماً ملحوظاً جداً في التنمية الاقتصادية لأن برنامج الرئيس أصبح سيفاً مسلطاً على رقاب الحكومة وأصبحت كل وزارة في ظل ما أوجده البرنامج من خطط وسياسات ملتزمة بتنفيذه والعمل عليه وأصبحت كل وزارة تخاف من القصور في عملية التنفيذ.

إلا أن بامشموس حذّر في نفس الوقت من المحاكمات السياسية التي تؤثر بشكل بالغ على التنمية والاستثمار في اليمن من كافة النواحي، فالاقتصاد والاستثمار يعتمدان على رأس المال، ورأس المال معروف عنه انه جبان فلا يستطيع المستثمر أن يدخل البلاد وفيها نوع من عدم الاستقرار وإقلاق الأمن بسبب الاعتصامات والمظاهرات وخطف السياح وأعمال الشغب، ووصل الأمر إلى قطع طرق وقتل وتفجير وهذا كله يؤثر على الاستثمار بشكل بالغ، والتي تضر بشكل كبير باقتصادنا وتنفّر الشركات وتعرقل خطوط النقل والشاحنات التي تنقل البضائع.

وذكر رئيس هيئة متابعة تنفيذ برنامج الرئيس أن فخامة رئيس الجمهورية نقل اليمن نقلة نوعية، كما أنه بعد تحقيق الوحدة المباركة كان هناك تركيز كبير على تحقيق إنجازات تنموية في المحافظات الجنوبية كما المحافظات الشمالية، لأنها كانت محرومة من كل شيء قبل الوحدة. وقال بامشموس في حوار مع صحيفة «الثورة» إن الوحدة هي عزة اليمن وبدونها لا يتحقق لليمن اي عزة، ومكانتنا بين الدول لا تتحقق إلا بالوحدة. وتساءل كيف ستتفرغ لتطوير بلدك في ظل وجود هذه المماحكات لأنها تأخذ جزءاً كبيراً من وقتنا.

كلمة الميثاق

الديمقراطية في مواجهة التحديات

■ الديمقراطية في تعبيرها المباشر لمبدأ التداول السلمي للسلطة يتجلى في الانتخابات التنافسية الحرة الشفافة المجسدة لقواعد التعددية السياسية والحزبية التي هي أسس متعارف عليها في كل الديمقراطيات ولا فرق هنا بين الدول المتقدمة والدول النامية إلاّ من حيث الوعي الجمعي للشعب وقواه الحية من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني.. وهذا كله متوافر في الخيار الديمقراطي من أول يوم لأخذ اليمن بهذا النهج الذي تلازم مع قيام الجمهورية اليمنية ليكون الطريق الذي به تشيد صروح الدولة اليمنية الحديثة.

من هنا فإن التعاطي مع الانتخابات من قبل البعض كفرصة للضغط والابتزاز لتحقيق مكاسب حزبية خارج السياق الديمقراطي هو تفكير قاصر لا يدرك من يمارسه تبعية ما يقوم به والى ماذا يؤدي.. فالبديل بدون شك الحوار في سياقه الصحيح والسليم حول قضايا وطنية حيوية وهو كان ومازال وسيبقى راسخاً كنهج للمؤتمر الشعبي العام انطلاقاً من ايمانه بالشراكة في تحمل المسئولية تجاه الوطن، والتي تقع على عاتق كل ابنائه وهو يعمل على أن يكون الحوار توجهاً لكل القوى السياسية في الساحة الوطنية لاسيما في هذه الفترة الدقيقة على الصعيد الداخلي والخارجي، والمؤكد بالمشهد الاقليمي والعربي والعالمي مما يفترض من الاحزاب السياسية أن ترتقي الى مستوى التحديات والمخاطر التي تفرزها الاحداث المتسارعة ومن ثم البحث عن الوسائل لمواجهة استحقاقاتها وطنياً والنفاذ من قشور القضايا الى جوهرها وهذا يستدعي خروج البعض من مربع المنطق الانتهازي الى الافق الواسع للمصلحة الوطنية.. وكما هو واضح فإن جعل الانتخابات النيابية القادمة ورقته الرابحة للوصول الى غاياته من الشكليات قضايا رئيسة في حين أن ما هو رئيس في موضوع الانتخابات حسمه الدستور والقانون وما اتفق عليه في جلسات الحوار وأي تفاصيل لا تتعارض مع الثوابت الوطنية يمكن التفاهم عليها ليس بالعمل على المزيد من افتعال التأزيم بل بخلق المزيد من أجواء مناخات الانفراج - عندها فقط يمكن القول إن اليمن قادر على استيعاب أية تداعيات سياسية واقتصادية للوضع الدولي وتجاوزها بالمضي قدماً الى الامام في مسار نمائه وتطوره وازدهاره، لذا ينبغي على من يعتقد أن بإمكانه توظيف المظاهر السلبية الموضوعية واستغلالها لتحقيق مصالح خاصة به سيكون هو أول الخاسرين -وعلى هؤلاء آلا ينظروا الى الامور من منظور ضيق وأن يوسعوا فضاءات رؤيتهم ليتبينوا مدى أهمية اجراء الانتخابات النيابية في موعدها ولا يتعاملوا مع ما قدم لهم من تنازلات أنه يرجع الى ذكائهم ودهائهم السياسي وانما الى تغليب المصلحة الوطنية وعليهم أن يرتقوا الى مستوى الرؤية الاستشرافية لمعطيات الفترة التاريخية والأخذ باعتبار أن جزءاً من محيطنا العربي والفضاء الدولي الذي يتوجب أن نكون في خضم معطيات تفاعلاته التي حتى الآن غير معروف على وجه الدقة الى أين ستؤدي -مع أن المؤشرات تضعنا في الصورة العامة، اضافة الى تحدي الارهاب وصراع المصالح بين القوى الكبرى وامتداداته الاقليمية تاتي الأزمة الاقتصادية التي وان بدأت تداعياتها واضحة في اقتصاديات الدول الكبرى فإن نتائجها الأشد ايلاماً ووطأة ستتحملها الاقتصاديات الضعيفة ونحن منها ومن مصلحتنا جميعاً لمواجهة ما ينتظرنا أن نوحد جبهتنا الداخلية ونعمق توجهنا الديمقراطي ونتفق على قواسم مشتركة ولا بأس من تقديم التنازلات لبعضنا البعض في اطار الثوابت الوطنية والدستور واجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها وفي هذا احترام لأنفسنا الذي به نكسب رأي العالم.. وهكذا نكون قد انتصرنا لحاضرنا ومستقبل أجيالنا القادمة.

تنفيذاً لبرنامج الرئيس الانتخابي

86% نسبة يمننة الوظائف في الشركات النفطية

«الميثاق» - جمال مجاهد

■ أكد مدير عام يمننة الوظائف بوزارة النفط والمعادن محمد يحيى المتوكل ان وتيرة يمننة الوظائف في الشركات النفطية العاملة في بلادنا تسير بوتيرة عالية تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة.

وقال المتوكل لـ«الميثاق» ان عدد العمالة اليمنية في القطاعات النفطية الانتاجية بلغ ٣٦٣٧وبنسبة ٨٦٪ من اجمالي العمالة، في حين بلغ عدد العمالة الاجنبية ٥٩٢ وفي القطاعات النفطية الاستكشافية بلغ عدد العمالة اليمنية ٢٤٥ وبنسبة ٧٤٪ في حين بلغ عدد العمالة الأجنبية ٨٦، كما بلغ عدد العمالة اليمنية في الشركات المقاولة من الباطن ١٠٣٨٧ وبنسبة ٨٥٪ في حين بلغ عدد العمالة الاجنبية ١٧٩٨، وفي الشركات العاملة في مشروع الغاز الطبيعي المسال قدر عدد العمالة اليمنية بحوالى ٧٨٨١ وبنسبة ٦٦٪ من اجمالي العمالة مقابل ٤٠٠٥ عدد العمالة الاجنبية.

واوضح مدير عام اليمننة ان من أهم أولويات ادارته خلال العام ٢٠٠٩م متابعة ماتم الاتفاق عليه مع الشركات النفطية في المراحل الانتاجية والاستكشافية خصوصاً والشركات المقاولة من الباطن والشركات العاملة في مجال الغاز عموماً لتنفيذ ماتتضمنه خطط تلك الشركات من احلال للعمالة اليمنية بدلاً عن العمالة الاجنبية ورفع نسبتها الى مايلبي طموح وزارة النفط والمعادن والوصول الى ٩٠٪ مع نهاية العام الجاري.

□ تفاصيل ص(١٣)

وحدات جديدة لإنتاج الغاز المنزلي لتغطية احتياجات السوق

«الميثاق» - فيصل عساج

■ أكد الاخ امير العيدروس وزير النفط والمعادن ان وزارته تعمل حالياً من خلال الشركة اليمنية للغاز على توفير الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي وتغطية احتياجات السوق من الغاز المنزلي، لتحقيق الاستقرار التمويني للمستهلك.

وقال العيدروس لـ«الميثاق» ان الفترة القادمة ستشهد اقامة وحدات جديدة لإنتاج الغاز وتطوير الوحدات المنتجة في صافر، نظراً لأن الانتاج الحالي يتم من ثلاث وحدات قديمة أنشئت قبل ٢٠عاماً الى جانب انتاج مصافي عدن.

واشار الى تخطيط الوزارة لإقامة منشآت خزن استراتيجي للغاز داخل المدن الرئيسية مما سيساهم في التغلب على مشكلة الغاز التي تتكرر بين الحين والآخر.

وأرجع وزير النفط والمعادن الأزمة الحاصلة في مادة الغاز المنزلي الى زيادة الاستهلاك المحلي وظهور أنماط استهلاكية جديدة مثل استخدام الغاز للسيارات وتدفئة مزارع الدواجن.

وشدد العيدروس على تكامل دور الاجهزة الأمنية والرقابية في توفير الغاز المنزلي والاسهام في حل اشكالية تسويقه.

الى ذلك اكد وزير النفط ان موافقة مجلس النواب امس على سبع اتفاقيات نفطية للمشاركة في الانتاج بين اليمن وشركات اجنبية، يؤكد ان اليمن واعدة بالاستثمار في قطاع النفط والغاز كما انها تدعم ميزانية الدولة وترفدها بعائدات اكتشافات غازية جديدة تعوض تراجع اسعار النفط.

قانون جديد للاستثمار و«يمن انفست» جهاز جديد للترويج

«الميثاق» - خاص

■ أقرت لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط عبدالكريم اسماعيل الارحبي المسودة النهائية لمشروع قانون الاستثمار الجديد تمهيداً لتقديمه الى مجلس الوزراء للموافقة عليه ثم احالته الى مجلس النواب لإقراره.

وبموجب مشروع القانون الجديد الذي حصلت عليه «الميثاق» تم نقل المزايا والحوافز من قانون الاستثمار رقم «٢٢» لعام ٢٠٠٢م النافذ حالياً الى القوانين الضريبية والجمركية الاخرى.. كما ينشأ بموجبه جهاز للترويج والتسهيل للاستثمار يسمى «يمن انفست» يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع رئيس مجلس الوزراء بحيث يكون هو الجهة الحكومية المعنية باعداد وتطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الفعال وتسهيل الاستثمار وتبسيط اجراءاته بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتحل بديلاً عن الهيئة العامة للاستثمار التي سيتم إلغاؤها.

وينص القانون على أن المشاريع الاستثمارية القائمة وقت صدوره تظل متمتعة بكافة الاعفاءات والمزايا المقررة بموجب القانون النافذ حالياً حتى نهاية مدد الاعفاءات الضريبية الواردة فيه، اما المشاريع الاستثمارية المسجلة والتي لم تبدأ مزاولة نشاطها او انتاجها حتى تاريخ صدور هذا القانون فيشترط لتمتعها بالاعفاءات والمزايا المنصوص عليها في القانون الساري ان تبدأ مزاولة النشاط أو الانتاج خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

نقيب الأطباء يدعو إلى رفع الإضراب

محاكمة عاجلة للمتهمين بقتل الشهيد القدسي الاسبوع المقبل

■ صنعاء-بلبغ الحطابي:

■ تواصل النيابة العامة تحقيقاتها وجمع الأدلة الكافية لمحاكمة المتهمين المقبوض عليهم، أو الفارين من وجه العدالة والمتهمين باغتيال الشهيد الدكتور درهم القدسي الشهر الماضي.

وصرح مصدر مسئول في النيابة العامة لـ«الميثاق» أن محاكمة الجناة المتورطين في القضية ستبدأ الاسبوع المقبل سواءً فيمن ثبت تورطهم من العشرة المقبوض عليهم أو من الاشخاص الفارين من وجه العدالة وستتم محاكمتهم غيابياً طبقاً للقانون.

الى ذلك اشاد نقيب الأطباء اليمنيين د.عبدالكريم ثامر للاهتمام الكبير من قبل كافة اجهزة الدولة لتحقيق العدالة والمضي نحو تقديم الجناة لمحاكمة عادلة.

داعياً في تصريحه لـ«الميثاق» جميع منتسبي القطاع الصحي والنقابي المتفاعلين مع القضية الى رفع الاضراب عن العمل.. لوجود الاستجابة الكاملة من جميع اجهزة الدولة ممثلة بالقيادة السياسية والجهات التشريعية والأمنية والقضائية.

من جانبه ثمن الدكتور احمد العنسي مدير عام مستشفى الثورة العام التوجيهات الصريحة والصارمة للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام في اجتماع مع النقابة الاسبوع الماضي والقاضية بسرعة اجراء المحاكمة الغيابية وابلاغ الانتربول الدولي بالحكم القضائي ضد المتهمين في حالة تمكن بعضهم من الفرار الى خارج الوطن وإعادتهم لأرض الوطن.

من جانب آخر رفض المكتب التنفيذي لنقابة الاطباء اليمنيين -في بيان صادر يوم أمس حصلت «الميثاق» على نسخة منه - أي تسييس أو استغلال حزبي للقضية من أي طرف.

مؤكداً أن القضية قضية الجميع ولا يمكن أن تخضع للمزايدة والمكايدة السياسية لتحقيق مكاسب رخيصة.

الشورى يوصي بعدم خفض حقوق الموظفين

■ شدد مجلس الشورى على ألا تطال التخفيضات التي أقرتها الحكومة على الموازنة العامة حقوق الموظفين والعاملين من أجور ومرتبات وعلاوات وبدلات وعلى ألاّ يعرقل قرار التخفيض عملية الاستثمار والدورة الاقتصادية والالتزام بتنفيذ القانون رقم ٦٥ الخاص بضريبة المبيعات.

جاء ذلك خلال مناقشته أمس موضوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها المتوقعة على اقتصاد بلادنا.

واوصى من خلال تدخلات يجريها البنك المركزي بحسب الاحوال والمتغيرات والعمل على خفض اسعار الفائدة وخفض نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع الدولار والاستمرار في مد البنوك التجارية باحتياجاتها من السيولة النقدية ومراقبتها.

□ □ □

إعادة تشكيل اللجنة الاشرافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

«الميثاق» - خاص

■ كشفت مصادر حكومية مطلعة ان مجلس الوزراء يعتزم اصدار قرار باعادة تشكيل اللجنة الاشرافية لتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

وقالت المصادر لـ«الميثاق» ان مشروع القرار المتوقع اصداره قريباً يتضمن اضافة بعض الجهات الى قوام اللجنة الاشرافية لاضطلاع تلك الجهات بمكونات مهمة في خطة تحسين الانظمة وهي وكيل وزارة الخارجية، ورئيس مصلحة الجمارك ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.. كما سيتم اضافة ممثلين عن وزارات العدل والشئون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي الى قوام اللجنة الفنية.

واوضحت المصادر انه تم اعداد مشروع قانون بديل للقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسل الاموال، وقد وافقت عليه الحكومة وتم احالته الى مجلس النواب، كما اجتمع اعضاء لجنة مكافحة غسل الاموال مع اللجنة المالية بمجلس النواب، وتم الانتهاء من مراجعة النصوص الواردة في مشروع القانون البديل. وراس اللجنة الاشرافية لتحسين انظمة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وزير المالية.

□ □ □

يخدم ٣٠٠ ألف نسمة

تنفيذ مشروع الربط الكهربائي لخمس مديريات بأبين

«الميثاق» - ابين

■ علمت «الميثاق» أن السلطة المحلية بمحافظة أبين استكملت نقل المعدات الخاصة بمشروع الربط الكهربائي لعدد من المديريات من ميناء عدن الى عاصمة المحافظة، حيث سيبدأ تركيبها خلال الاسبوع القادم. واوضح مدير الوحدة التنفيذية بالمؤسسة العامة للكهرباء اسماعيل النزيلي أن ٩٥ قاطرة نقلت المعدات الخاصة بالمشروع البالغ تكلفته ٣٠ مليون دولار وستباشر الفرق الهندسية اعمال التركيب ومد الشبكة الكهربائية من مدينة جعار الى «لودر» مروراً بمنطقة يرمس لمسافة «١١٠»كم تقريباً، في اطار منظومة الشبكة الوطنية، ويخدم المشروع ٣٠٠ الف نسمة في مديريات لودر، مودية، مكيراس، الوضيع وخنفر. وأشار النزيلي الى أن الخط الكهربائي يستوعب امدادات بقدرة ٢٥ ميجاوات، وسيتم بناء ثلاث محطات توزيع فرعية في مديريات لودر والوضيع ومودية. يذكر أن المشروع يعد أكبر مشاريع الربط الكهربائي بمحافظة أبين، ويأتي ضمن سلسلة من المشاريع المنفذة لتحسين خدمة الكهرباء على مستوى الجمهورية.